



الخصوم الإيداعية وأثرها على حجم توظيفات الأموال في المصارف الليبية: مصرف الصحاري نموذجاً

مجدي الأمين أحمد¹، حمزة ميلاد افحيج^{2*}
^{1,2}كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

Deposit Liabilities and Their Impact on The Volume of Money Investments in Libyan Banks: Sahara Bank as A Model

Magde Alamen Ahmed¹, Hamza Melad Efhij^{2*}

^{1,2}Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Tripoli, Libya

*Corresponding author

h.efhij@uot.edu.ly

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-08-02

تاريخ القبول: 2025-07-25

تاريخ الاستلام: 2025-06-25

المخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الخصوم الإيداعية بمكوناتها (الودائع الجارية، الادخارية، والزمنية)، على توظيف الأموال في المصرف، بالإضافة إلى تقييم العلاقة بين عناصر الخصوم الإيداعية، وصولاً إلى تقديم توصيات لتحسين الأداء المصرفي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي القائم على بيانات التقارير المالية خلال الفترة الزمنية (2000-2023)، وذلك بالاعتماد على تقنيات إحصائية مثل معامل الارتباط والانحدار لتقييم الفرضيات، وأظهرت النتائج أهمية التنوع في هيكل الخصوم الإيداعية وتأثيره الإيجابي على كفاءة التوظيف المالي، مع توصيات بتطوير سياسات جذب الودائع وتنويع منتجات المصرف لزيادة استقرار النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الخصوم الإيداعية، توظيف الأموال، مصرف الصحاري.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of deposit liabilities (comprising current, savings, and time deposits) on the employment of funds within the bank. Furthermore, it sought to evaluate the relationship between the components of deposit liabilities, ultimately providing recommendations to enhance banking performance. The study adopted an analytical approach based on financial report data from the period (2000–2023), utilizing statistical techniques such as correlation and regression coefficients to assess the hypotheses. The results highlighted the importance of diversification in the structure of deposit liabilities and its positive effect on the efficiency of financial employment. Recommendations include developing policies to attract deposits and diversifying the bank's products to increase the stability of the financial system and support economic growth.

Keywords: Deposit Liabilities, Employment of Funds, Sahara Bank

المقدمة

تشكل الخصوم الإيداعية (Deposit Liabilities) حجر الأساس في هيكل التمويل المصرفي، إذ تمثل المصدر الرئيس للأموال الخارجية التي تعتمد عليها المصارف في توسيع نطاق توظيفها الائتماني والاستثماري، حيث تُعد الخصوم الإيداعية الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها السياسات التمويلية في القطاع المصرفي، إذ تشكل الودائع بمختلف أنواعها (الجارية، الادخارية، الزمنية) المصدر الأكثر

استقراراً لتمويل الأنشطة الائتمانية والاستثمارية (الشريف وانبيص، 2025؛ شلاوح وآخرون، 2025؛ أغنية، 2025). وتعتمد قدرة المصارف على توليد عوائد وتحفيز النمو الاقتصادي على كفاءة توظيف هذه الخصوم في أصول مُنتجة، وتحقيق التوازن والتناغم بين السيولة والربحية والمخاطر غير أن هذه العملية تواجه تحديات جسيمة في البيئات الاقتصادية الهشة، كما هو الحال في ليبيا، حيث تؤثر العوامل السياسية والاجتماعية بشكل مباشر على سلوك المودعين وكفاءة المصارف في توظيف الأموال (بشينة وآخرون، 2025؛ شمادة، 2025؛ الأسدي، 2024؛ السيوي، 2025؛ الجندي، 2025)..

وفي ظل التحوّلات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا مطلع الألفية الثالثة خاصة بعد فترة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ أكثر من عقد من الزمن، تبرز الحاجة إلى تحليل دقيق لمدى قدرة المصارف الليبية على تعبئة المدخرات وتحويلها إلى توظيفات فعالة تُسهم في تنشيط النمو الاقتصادي. فالقطاع المصرفي الليبي يعاني من إشكالات هيكلية تفاقم بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية المتعاقبة منذ سنة 2011، نتج عنها تراجع ثقة الأفراد في النظام المصرفي الرسمي بسبب تعثر بعض المصارف في الوفاء بسحوبات المودعين خلال فترات الأزمات وتضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث توجّه نسبة كبيرة من المدخرات إلى قنوات خارج النظام المصرفي كالمضاربات العقارية أو التحويلات النقدية مما قلص من قاعدة الودائع المتاحة للتوظيف. بالإضافة إلى الاعتماد شبه الكلي على الودائع قصيرة الأجل (كالودائع الجارية) التي شكلت وفقاً لإحصاءات 2022 نحو 70% من إجمالي الودائع (نشرة مصرف ليبيا المركزي، 2023)، مما يزيد مخاطر عدم تطابق آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم. هذه العوامل من شأنها أن تُضعف قدرة المصارف على التخطيط طويل المدى لتوظيف الأموال، وتجعل العلاقة بين حجم الخصوم الإيداعية وحجم التوظيفات علاقةً غير خطية، تتأثر بمتغيرات أخرى كجودة الحوكمة المصرفية وفعالية السياسات النقدية.

مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة انطلاقاً من الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية المتمثلة في قبول الودائع واستثمارها من خلال عمليات التمويل المختلفة، حيث تعتمد المصارف على الخصوم الإيداعية كمصدر رئيس للتمويل، وبالتالي فإن معرفة وفهم أثرها على حجم توظيف الأموال يساعد مديري المصارف في اتخاذ قرارات إستراتيجية لتحسين إدارة السيولة وتعظيم العوائد، ويُمكن صناع السياسة النقدية الاستفادة من هذه الدراسة لتطوير سياسات تنظيمية تحافظ على استقرار النظام المالي.

تأسيساً على ما سبق ونتيجة لبعض المسببات التي أسهمت في عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الإيداع في المصارف وميلهم للاكتناز، وضعف وسائل الجذب التي تقدمها المصارف لتشجيع أصحاب الفوائض المالية على إيداع أموالهم في المصارف كمّاً ونوعاً، نتج عنه نقص في حجم الخصوم الإيداعية وأثر ذلك بدوره على أداء وكفاءة المصارف في ممارسة دورها في توظيف هذه الفوائض وتوجيهها نحو وحدات العجز المالي من أجل تحقيق عوائد مالية للمساهمين في المصرف وللمستثمرين من أصحاب الفوائض المالية، لذا سيتم في هذه الدراسة تقييم أداء وكفاءة المصارف من خلال تحليل وتقييم حجم الخصوم الإيداعية من خلال أثرها في التوظيف الائتماني للمصارف، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى تأثير حجم الخصوم الإيداعية على حجم توظيفات الأموال للمصارف الليبية؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة بين حجم الخصوم الإيداعية وحجم توظيفات الأموال من خلال تقييم مدى فاعلية حجم الخصوم الإيداعية على توظيفات الأموال للمصارف الليبية، من خلال اختبار وتحليل أثر حجم الخصوم الإيداعية على حجم توظيفات الأموال، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بمستوى التنوع في تشكيلة الخصوم الإيداعية للمصارف الليبية بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التنوع في حجم الخصوم الإيداعية بشكل يحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها المصارف الليبية.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من ندرة الأبحاث التي تُعنى بتحليل العلاقة بين الخصوم الإيداعية وحجم التوظيفات في السوق الليبي، الذي يتميز بخصوصية ناتجة عن هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد، وضعف الثقافة المالية لدى شريحة كبيرة من الأفراد، إضافة إلى تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية المالية وتقلبات السيولة. وعليه تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يتناول الدور الأساسي للمصارف الليبية في تعبئة المدخرات وتوجيهها بين مقدار الخصوم الإيداعية والتوظيفات الاستثمارية للمصارف الليبية، حيث تشكل المصارف قناة استثمارية هامة لأصحاب الفوائض تقوم باستثمار أموالهم والمحافظة عليها أدارتها من خلال استثمارات تراعى فيها معايير السلامة والسيولة والعائد، كما أن حجم الفوائض المالية للمصارف يمكن أن يسهم في عمليات الاستثمار والتمويل في الاقتصاد بشكل عام وسوق المال بشكل خاص، إلى جانب الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لإدارات المصارف الليبية، والجهات ذات العلاقة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية المناسبة التي تُسهم في تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة

تناول الأدب المالي موضوع الخصوم الإيداعية بشكل عام وأثرها على الأداء المالي للمؤسسات المالية، ولعل من أهم الدراسات التي توفرت للباحثان في هذا الصدد دراسة (ياسر الشرفاء، 2024) التي هدفت إلى بيان أثر أدوات التمويل الإسلامي على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، والتي خلصت إلى أن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل رئيس على المربحة للأمر بالشراء، مما أدى إلى ضعف حجم وتنوع دورها الاستثماري. وهدفت دراسة (حمودي، عبد الحميد، 2024) إلى تقييم كفاءة توظيف الودائع المصرفية على وظيفتي الاستثمار والقروض المصرفية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقي خلال الفترة 2017 - 2021، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذا دلالة إحصائية بين الودائع والاستثمارات والقروض المصرفية، وأوصت الدراسة بالتأكيد على مساهمة المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية من خلال التنوع في الاستثمارات في كل القطاعات مما يؤدي إلى زيادة أرباح المصارف وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

وهدف دراسة (طه، المخرم، 2023) إلى توصيف مستوى أثر العوامل الداخلية على تنمية الودائع المصرفية في المصارف التجارية الليبية، وكان أهم ما توصلت إليه من نتائج أن هناك علاقة موجبة بين أبعاد العوامل الداخلية المتمثلة في (إمكانية مصرف المادية والمالية، والسياسات والإستراتيجيات المصرفية، والخدمة المصرفية) وبين تنمية الودائع المصرفية بالمصارف التجارية الليبية. بينما تناولت دراسة (غدافة، سليمان 2023) أثر الودائع المصرفية على الاستثمار في سوق الأوراق المالية في العراق، وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها، أن الاقتصاد العراقي يعاني ضعفاً في البنية التحتية، علاوة على عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أدى إلى ضعف الاستثمارات فيه، كما توصلت إلى عدم وجود أثر للودائع على الاستثمارات بالمصارف العراقية. بينما تناولت دراسة (مزيكه، السماوي وشلاوح، 2021) تأثير استقرار الودائع على الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية، وخلصت إلى أن استقرار الودائع يسهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء المالي للمصرف، في حين أن دراسة (الكبيسي، 2020) أظهرت أن ودائع الأفراد لها أثر سلبي على العائد على الأصول، بينما كان لودائع الشركات والمؤسسات أثر إيجابي على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما أظهرت أيضاً دراسة (نبيلة، العتوم، 2018) أن الودائع الاستثمارية أسهمت بشكل كبير في تحسين كفاءة المصارف الإسلامية من خلال تعزيز التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المصرفية، أما دراسة (أبو رأس، 2015) فتناولت كيفية توظيف المصارف الإسلامية للودائع وفقاً للصيغ الشرعية مثل المضاربة والمشاركة، مع تحليل تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني.

وتناولت دراسة (Saeidian, Chashmi, Valiollahpurc 2014) أثر العلاقة بين كل من الإقراض والودائع المصرفية، ومعرفة الأساليب الممكنة لزيادة الودائع المصرفية وبالتالي الاستثمار الاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن زيادة التسهيلات بافتراض ثبات جميع الظروف الأخرى، أدى إلى زيادة ودائع المصارف، حيث أن المودعين توجهوا إلى نقل مدخراتهم إلى المصارف التي منحت المزيد من ودائعها، كما أنها توصلت إلى أن للموقع دوراً فعالاً جداً في جذب الودائع. بينما

تناولت دراسة (عبدالسادة، سعيد، حميد، 2008) اثر الأموال المتاحة في تحديد السياسة الإقراضية للمصرف، وتوصلت إلى أن لزيادة هذه الأموال تأثير إيجابي على المصارف؛ إذا قامت المصارف باستثمارهما وتوظيفهما بالشكل الصحيح والناجح، وتوصلت إلى أنه لا بد من استخدام المقاييس الخاصة برأس المال الممتلك والودائع علاوة على معدلات العائد الناتج من توظيف هذين الموردين المهمين علاوة على المتاح للمصرف وبيان دورهما في تحقيق السياسة الإقراضية الناجحة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض ملخصات الدراسات السابقة تبين أن هناك بعض الاختلافات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، فحسب علم الباحثان لم تقم أي دراسة على المستوى المحلي بدراسة أثر الخصوم الإيداعية على حجم توظيفات الأموال للمصارف الليبية (مصرف الصحاري نموذجاً) ولفترة قاربت الـ 25 سنة، ويمكن تلخيص أهم ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة المذكورة آنفاً في جملة من النقاط أهمها أن:

- فترة الدراسة: تغطي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023.
 - مجتمع الدراسة: المصارف الليبية (مصرف الصحاري نموذجاً).
 - عينة الدراسة: جميع مفردات الخصوم الإيداعية الثلاث (ودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع الزمنية) وحجم توظيفات الأموال، بواقع مائة وأربع وأربعون مشاهدة.
- وبناءً عليه فإن النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة تُعد إسهاماً سيثري الدراسات العلمية في مجال التمويل والمصارف عامة ولمفردات الخصوم الإيداعية وتوظيفاتها التمويلية والاستثمارية بشكل خاص.

فرضية الدراسة

تختبر فرضية الدراسة الرئيسية أثر متغير حجم الخصوم الإيداعية على حجم توظيفات الأموال لمصرف الصحاري، وعليه تمت صياغة الفرضية الرئيسية بالصورة العدمية، وتفرع منها ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

HO1: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم الخصوم الإيداعية على حجم توظيفات الأموال لمصرف الصحاري.

HO1 1: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع الجارية على حجم توظيفات الأموال لمصرف الصحاري.

HO1 2: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع الادخارية على حجم توظيفات الأموال لمصرف الصحاري.

HO1 3: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع الزمنية على حجم توظيفات الأموال لمصرف الصحاري.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات الضرورية لإجراء تحليل أثر كل من حجم الخصوم الإيداعية كمتغير مستقل على توظيفات الأموال للمصارف الليبية، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عنه بتوظيفات الأموال بمصرف الصحاري، ومتغيرات مستقلة يعبر عنها بحجم الخصوم الإيداعية، حيث يعبر عن الخصوم الإيداعية بالمبالغ المودعة في حسابات المصارف بحيث يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله بوسيلة من وسائل الدفع، كما قد يلتزم المصرف بدفع عوائد على قيمة الوديعة"، هذا وتتخذ الودائع المصرفية ثلاثة أشكال رئيسية هي:

- الودائع الجارية: هي عبارة عن مبالغ مودعة من قبل العملاء في حسابات لدى المصارف بحيث يمكن للعملاء سحبها جزئياً أو كلياً أو إضافة مبالغ لها وفي أي وقت، ويطلق على هذه الودائع مسميات متعددة مثل وودائع تحت الطلب، وودائع عند الاطلاع، وودائع الصكوك (غداقة، سليمان، 2023).

- الودائع الادخارية: هي مدخرات يودعها العميل في المصارف إلى حين الحاجة إليها، مقابل الحصول على عائد، ويكون للعميل الحق في سحبها متى شاء من دون أخطار سابق منه، وهي

تجمع بين الحساب الجاري من حيث سهولة السحب والحساب لأجل الزمني من حيث الاستفادة من العائد" (حمودي، عبد الحميد، 2024).

- الودائع الزمنية: هي اتفاق بين المصرف والعميل، حيث يودع العميل بمقتضاه مبلغاً لدى المصرف لأجل معين أو لفترة محددة منصوص عليها في الاتفاق وعادة ما تتراوح بين ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة، ولا يجوز له سحبها كلياً أو جزئياً قبل التاريخ المتفق عليه، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على عائد دوري (غداقة، سليمان، 2023).

النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلة التالية:

$$1ROE = \alpha + \sum \beta_i(x_i) + \varepsilon$$

$$2Y = \alpha + \beta_1(x_1) + \beta_2(x_2) + \beta_3(x_3) + \varepsilon$$

حيث تمثل:

Y = توظيفات الأموال.

α = المقطع الثابت للنموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = معاملات ميل الانحدار (حساسية الخصوم الإيداعية تجاه توظيفات الأموال).

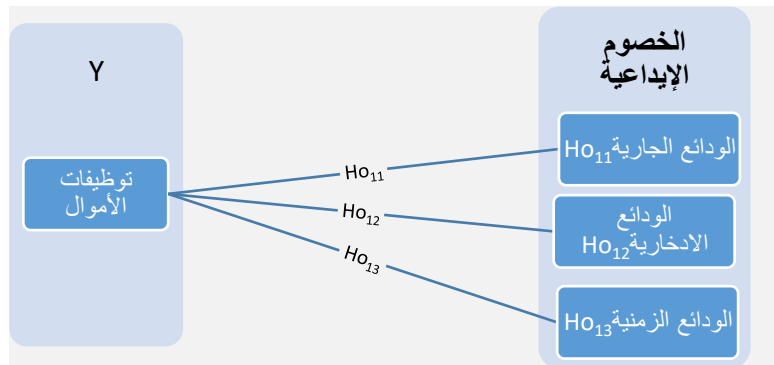
(x_1) = ويعبر عنه بالودائع الجارية.

(x_2) = ويعبر عنه بالودائع الادخارية.

(x_3) = ويعبر عنه بالودائع الزمنية.

(ε) = الخطأ العشوائي.

تاسعاً أنموذج الدراسة



شكل (1): نموذج الدراسة.

توصيف بيانات الدراسة

1. توظيفات الأموال: تُعد عملية توظيف المال في المصارف هي عملية استخدامات الأموال المتاحة للمصرف (والتي تشمل الودائع والأموال المستثمرة) في أنشطة تهدف إلى تحقيق عوائد وربح للمصرف وتقوم المصارف بتوظيف أموالها من خلال عدة طرق وأدوات استثمارية، أهمها (الإقراض بمختلف أنواعه، والاستثمار المباشر وغير المباشر، العمليات المصرفية في التجارة الدولية).

جدول (1): يبين توظيفات الأموال بمصرف الصحاري خلال الفترة 2000 – 2023 والتطور السنوي ومعدل نمو التوظيفات.

السنة	إجمالي توظيفات الأموال	التطور السنوي	معدل نمو التوظيفات
2000	1,598,925,071	-	-

8%	128,915,092	1,727,840,163	2001
13%	230,135,935	1,957,976,098	2002
4%	70,485,046	2,028,461,144	2003
4%	86,297,315	2,114,758,459	2004
30%	633,447,128	2,748,205,587	2005
70%	1,911,333,842	4,659,539,429	2006
51%	2,366,836,202	7,026,375,631	2007
62%	4,380,538,985	11,406,914,616	2008
-5%	604,003,026-	10,802,911,590	2009
-16%	1,742,320,510-	9,060,591,080	2010
-2%	195,939,732-	8,864,651,348	2011
12%	1,042,647,933	9,907,299,281	2012
19%	1,907,903,388	11,815,202,669	2013
-13%	1,588,206,900-	10,226,995,769	2014
-16%	1,671,557,325-	8,555,438,444	2015
42%	3,557,861,817	12,113,300,261	2016
4%	506,334,300	12,619,634,561	2017
5%	684,111,291	13,303,745,852	2018
2%	315,650,915	13,619,396,767	2019
-10%	1,295,961,888-	12,323,434,879	2020
9%	1,146,372,092	13,469,806,971	2021
10%	1,410,136,118	14,879,943,089	2022
13%	1,972,200,356	16,852,143,445	2023
13%	663,183,408	8,903,478,842	متوسط

من خلال الجدول السابق يتبين أن توظيفات الأموال قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً من 1,6 مليار في عام 2000 لتصل إلى حوالي 9.16 مليار في 2023، مما يشير إلى نمو كبير في استثمارات المصرف وأنشطته التمويلية خلال هذه الفترة. وكانت الفترات الأكثر بروزاً في النمو من سنة 2005 إلى سنة 2008 حيث ارتفعت التوظيفات بشكل كبير، وبلغت ذروتها في سنة 2008 بنمو قدره 62% عن السنة السابقة، كما حققت بعض السنوات نمواً مرتفعاً جداً مثل سنة 2006 حيث حققت نمو بنسبة 70% نتيجة زيادة كبيرة بقيمة 1.9 مليار عن السنة السابقة، وحققت سنة 2007 نمو بنسبة 51% مع زيادة بقيمة 2.3 مليار، وفي سنة 2008 تحقق نمواً بنسبة 62% وهو أعلى نسبة نمو في الفترة، مما يدل على توسع ملحوظ في أنشطة عمليات التوظيف، أما السنوات التي شهدت تراجعاً فهي سنوات 2009، 2010، 2011، 2014، و2015، حيث تراجعت التوظيفات بنسبة تراوحت بين -2% إلى -16%، مما قد يشير إلى تأثيرها بظروف اقتصادية أو سياسية أو تشريعات قانونية.

وكان متوسط معدل نمو التوظيفات حوالي 13%، مما يعكس اتجاه تصاعدياً طويلاً في توسع نشاط توظيف الأموال، حيث تراجع نمو التوظيفات خلال السنوات بين 2009 و2015، ثم عادت التوظيفات للنمو مرة أخرى من 2016، واستمر النمو بشكل مطرد إلى 2023، محققاً معدلات إيجابية. وبالرغم من وجود بعض الانخفاضات المؤقتة، كان هناك اتجاه تصاعدي طويل الأجل، مما يشير إلى زيادة النشاط الاستثماري في المصرف بمرور الوقت، وتُعد الفترات المتقلبة التي شهدت تراجعاً في التوظيفات، خصوصاً بين 2009 و2015، قد تكون مرتبطة بتقلبات في الاقتصاد أو عوامل خارجية أثرت على استثمارات المصرف أثرت على ثقة المتعاملين مع المصرف، وعادت معدلات النمو لترتفع بشكل ملحوظ وبمعدل متسارع في السنوات الأخيرة: من 2021 إلى 2023، وهو ما يشير إلى استعادة ثقة المتعاملين مع المصرف الأمر الذي ساهم في توسيع أنشطته الاستثمارية.

مما سبق نستنتج بأن توظيفات المصرف تميزت بنمو مستقر بمرور السنوات، مما ساهم في زيادة حجم الطلب على نشاط المصرف التمويلي والاستثماري، وبمتوسط معدل نمو عند 13% وهو معدل يعكس الزيادة المستمرة رغم التراجع الذي حدث في بعض الفترات، وتُعد السنوات النمو الجيدة في السنتين 2022 و2023 بنسبة 10% و13% على التوالي، تشير إلى انتعاش ملحوظ في توظيف الأموال في هذه الفترة بسبب تحسن في الظروف الاقتصادية و/أو التشريعية و/أو ضبط استراتيجيات التمويل والاستثمار بالمصرف.

2. الخصوم الإيداعية

جدول (2): حجم الودائع لمصرف الصحاري خلال الفترة 2000 – 2023 والتطور السنوي ومعدل نمو الودائع بالملايين.

السنوات	الودائع الجارية	الودائع الادخارية	الودائع الزمنية	حجم أجمالي الودائع	التطور السنوي للودائع	معدل نمو الودائع
2000	711,112	44,889	412,037	1,168,039		
2001	684,686	57,924	465,974	1,208,584	40,545,776	3%
2002	669,323	72,364	476,564	1,218,251	9,666,708	1%
2003	746,820	79,187	378,986	1,204,993	13,257-	-1%
2004	805,524	87,800	420,715	1,314,041	109,047	9%
2005	1,253	88,764	516,125	1,858,834	544,793	41%
2006	2,870,332	83,406	484,294	3,438,034	1,579,199	85%
2007	4,388,422	83,649	674,118	5,146,190	1,708,156	50%
2008	7,441,701	86,547	1,382,339	8,910,589	3,764,398	73%
2009	6,862,671	92,004	760,263	7,714,940	1,195,648	13%
2010	6,177,996	94,185	22,915,122	6,295,097	1,419,842	18%
2011	6,287,623	90,173	21,442,624	6,399,240	104,142	2%
2012	7,228,903	87,594	12,351	7,328,849	929,609	15%
2013	8,919,363	87,413	12,408	9,019,184	1,690,335	23%
2014	7,327,594	76,364	11,773	7,415,732	1,603,451	18%
2015	7,616,216	70,527	2,714	7,690,005	274,272	4%
2016	8,670,717	68,480	2,714	9,162,791	1,472,785	19%
2017	8,657,835	64,378	2,714	9,136,117	26,674-	0%
2018	7,729,695	56,998	2,714	7,976,230	1,159,886	13%
2019	8,248,474	48,228	2,714	8,332,627	356,396	4%
2020	7,425,086	45,634	2,714	7,592,393	740,234-	-9%
2021	6,367,085	35,524	2,592	6,750,989	841,404-	11%
2022	8,223,809	29,080	2,592	8,595,392	1,844,402	27%
2023	10,912,456	25,542	2,592	11,229,491	2,634,098	31%
المتوسط	5,676,141	69,027	253,182	6,087,776	437,454	13%

من الجدول السابق يتضح أن الحسابات الجارية قد شهدت نموًا ملحوظًا عبر السنين، بدءًا من حوالي 711 مليون في عام 2000 لتصل إلى أكثر من 10 مليارات في عام 2023، وهذا يبين أن الودائع الجارية هي المكون الأكبر والأكثر استقراراً من بين حجم الودائع للمصرف، أما الودائع الادخارية فهي أقل تغيراً وأكثر استقراراً نسبياً مقارنة بالودائع الأخرى، فحافظت على قيمتها بين 25 مليون و90 مليون خلال

الفترة محل الدراسة، وهذا يشير إلى أنها ليست المصدر الأساسي للتوظيف الأموال في التمويل والاستثمارات بالمصرف، وشهدت الودائع الزمنية تراجعاً كبيراً بعد عام 2008، حيث انخفضت من مستويات مرتفعة (أكثر من مليار) إلى حوالي 2 مليون فقط بحلول عام 2023، مما يدل على قلة اعتماد العملاء على هذا النوع من الودائع على مدار السنين، وتطور حجم إجمالي الودائع السنوي بنمط نمو تصاعدي لإجمالي الودائع حتى عام 2008 بلغ 8,9 مليار، ثم شهد تقلبات بعضها حاد خاصة بين سنتي 2009، 2011م حيث بدأت الودائع بالانخفاض حتى بلغت أدنى مستوياتها في 2010 (6,3 مليار)، ثم عادت للارتفاع التدريجي وصولاً إلى قفزة كبيرة في سنة 2023 لتبلغ إجمالي الودائع 11,2 مليار، أما معدل نمو الودائع فقد شهد تفاوت كبير عبر السنين، حيث ارتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات 2006 و 2007 و 2008 و بنسب عالية وصلت إلى 85%، 50%، 73% على التوالي، وهي قفزات غير اعتيادية تشير إلى توسع في نشاط الودائع المصرفية خلال هذه الفترة، غير أن بعض السنوات واجهت انخفاضاً حاداً، خاصة خلال السنوات 2009، 2010، 2018، 2020، مع معدلات نمو سلبية تصل إلى 13% و 18%، وفي نهاية السنتين 2022، 2023 عادت معدلات النمو للارتفاع بقوة إلى 27%، 31% على التوالي، ونما متوسط النمو بمعدل سنوي متوسط بلغ 13%، مما يدل على اتجاه عام إيجابي في حجم الودائع رغم التقلبات المرتفعة في بعض السنوات ولبعض أنواع الودائع.

الاستنتاجات:

فيما يتعلق باستمرارية النمو رغم بعض التقلبات، فقد حافظت الودائع بشكل إجمالي على اتجاه تصاعدي بشكل عام، وهو ما يشير إلى قوة قطاع الودائع بالمصرف وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، أما انخفاض الودائع الزمنية قد يكون بسبب التحول المتزايد نحو الودائع الجارية بدلاً من الزمنية والذي قد يكون مرتبطاً بأحداث اقتصادية أو تغييرات في السياسات الاقتصادية، وأما الفترات المتقلبة الكبيرة للودائع، خاصة في السنوات التي شهدت نمواً أو انخفاضاً كبيراً، قد يكون بسبب التشريعات القانونية حيث تم صدور القانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية بما فيها الفوائد المصرفية على الودائع المصرفية، وتفعيل سريان عمله بين المؤسسات من تاريخ 2015/01/01م أثر سلباً على ثقة المتعاملين بالنظام المصرفي المتعلق بالودائع الزمنية، أما الاتجاه التصاعدي القوي للسنتين 2022 و 2023م قد يكون بسبب أحداث اقتصادية أو تغييرات في التشريعات القانونية المرتبطة بالسياسة النقدية كان انعكاسها إيجاباً على ثقة المتعاملين في القطاع المصرفي بشكل عام أو بسبب عوامل خاصة بسياسة المصرف.

التمهيد لاختبار فرضيات الدراسة

بداية وقبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، وحتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج الاقتصادية وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها يفترض التحقق من شروط وفرضيات معلمات الانحدار لضمان جودة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة.

مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة:

بناء على اختبار خاصية التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي أشارت له نتائج اختبار Kolomogorov Smirnov (K-S) حيث يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة طبيعة توزيع البيانات المتاحة، هل تتبع هذه البيانات توزيعاً محدداً أم لا (جوده، 2008، ص220)، علماً بأن هذا الاختبار يستخدم لعدة توزيعات (الطبيعي، والمنتظم، والأسى، وبواسون) اتضح إن جميع بيانات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي وذلك وفق للاختبار الإحصائي (K-S) كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (3): يبين نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

المتغير	رمز المتغير	Prob	H0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
إجمالي توظيفات الأموال	Y	0.642	√
الودائع الجارية	X1	0.165	√
الودائع الادخارية	X2	0.513	√
الودائع الزمنية	X3	0.012	x

الجدول من اعداد الباحثان

ومن خلال الجدول السابق، يتضح أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية أقل من 5%، ما عدا متغير الودائع الزمنية فهي لا تتبع التوزيع الطبيعي. تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) نتائج معامل ارتباط سبيرمان الثنائي، لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين لا يتحقق بهما شروط التوزيع الطبيعي (جوده، 2008، ص190)، ومن خلال الاختبار الإحصائي المرفق لقيمة معامل الارتباط يمكن الإقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة (والتي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال وجودها).

جدول (4): يوضح مصفوفة معاملات ارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة.

المتغير	X1	X2	X3
Y	0.872**	-0.433*	-0.725**
X1	1	-0.310	0.641**
X2	-	1	0.682**
X3	-	-	1

(*مستوى معنوية 0.05) و(**مستوى معنوية 0.1).

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الخصوم الإيداعية لمصرف الصحارى، ومن خلال تحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في إجمالي توظيفات الأموال والخصوم الإيداعية لمصرف الصحارى، وباستخدام معامل ارتباط سبيرمان، يتضح أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه سالب، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود (43.3%) بين الودائع الادخارية وإجمالي توظيفات الأموال وبين الودائع الزمنية وإجمالي توظيفات الأموال (72.5%)، أما العلاقة الموجبة القوية فكانت بين الودائع الجارية وتوظيفات الأموال في حدود 87.2%، كما يلاحظ من الجدول السابق إن العلاقة بين متغيرات الخصوم الإيداعية المستقلة والمتمثلة في الودائع الجارية والودائع الادخارية والودائع الزمنية، لا تعاني من مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينها، حيث كانت أقصاها في حدود 68% للعلاقة بين الودائع الادخارية والودائع الزمنية، وبالنظر للارتباط بين متغيرات الدراسة نجد أن هناك ارتباط ضعيف بين متغيرات الدراسة، حيث الارتباط بين الودائع الجارية والودائع الادخارية-31% وبالتالي تشير هذه النتائج إلى قوة الارتباطات وكذلك الارتباط بين الودائع الادخارية والودائع الزمنية 68%، الأمر الذي من خلاله يمكن استبعاد وجود مشكلة الاشتراك الخطي بين متغيرات الدراسة.

اختبار معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية:

بداية وقبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة لابد من توافر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square (OLS) ومن أهمها عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد، والذي تم الكشف عن احتمال عدم وجوده من خلال نتائج معامل ارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة، وقبل تفسير نتائج الانحدار سيتم تنفيذ اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من 5 (جوده، 2008، ص279).

الجدول (5): يوضح اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance
X1	1.263	0.792
X2	1.202	0.832
X3	1.388	0.720

الجدول من اعداد الباحثان

يوضح الجدول السابق رقم (5) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار، حيث يلاحظ أن جميعها أقل من 5 وبالتالي فإن النتائج تشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار القياسية للدراسة. كما سيتم فحص مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بواقي نماذج الانحدار المقدر، التي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدره وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار Durbin- (DW) Watson يستخدم هذا الاختبار لسهولة وإمكانية اعتماده في حالة العينات الصغيرة ويعتمد هذا الاختبار على بواقي الانحدار المقدر ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما، فرضية العدم والتي تنص على انعدام الارتباط الذاتي، والفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي موجب (بخيث، 2009، ص198)، حيث يوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج اختبار DW والذي بينت نتائجه أن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي (Normality)، باستثناء نموذج انحدار الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تفحص الأثر بين العائد على الاستثمار للمشاركة والأداء العام كما تشير النتائج إلى أن بواقي النماذج القياسية تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تشير إلى أن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي وهي منطقة قبول فرض العدم، وذلك لكافة بواقي نماذج الدراسة القياسية كما موضح بالجدول (6).

جدول (6): يوضح معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية.

النماذج	DW	منطقة قبول الفرض	يتبع التوزيع الطبيعي	Ftest	Prob	%R2
الرئيسي	1.124	√	√	140.681	**0.000	95.5
الفرعي الأول	1.656	√	√	262.033	0.000	91.9
الفرعي الثاني	1.167	√	√	4.824	0.039	18
الفرعي الثالث	1.412	√	x	4.956	0.037	18.4

(*مستوى معنوية 0.05) و(**مستوى معنوية 0.1).

ولفحص واختبار معنوية معادلات الانحدار المتعدد المقدر، واختبار الأداء العام لنماذج الانحدار (المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة) وقوتها التفسيرية، تم استخدام توزيع اختبار (F) عند مستوى معنوية 5% و10%، حيث بينت النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (6) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لنموذج الدراسة الرئيسي ونماذج الدراسة الفرعية الثالث، والتي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للخصوم الإيداعية على توظيفات الأموال للمصرف، وكان معنوي لنماذج الدراسة الفرعية الثالث والمعني باختبار الفرضيات التي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية الودائع الجارية والودائع الادخارية والودائع الزمنية على إجمالي توظيفات الأموال للمصرف، وعليه يتم رفض فرضية الدراسة المتضمنة باختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية والثالثة، نجد أن معادلات الانحدار المقدره والمستخدمه لاختبار فرضيات الدراسة لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (إجمالي توظيفات الأموال) عند مستوى معنوية أقل من 5%، وأن معامل التحديد R2 (القوة التفسيرية) يتمتع بمعنوية إحصائية أيضاً، والقوة التفسيرية لنماذج الدراسة القياسية في حدود ما بين 18%، 95%، وهي عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعبّر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنتها نماذج الدراسة القياسية) في التغير الحاصل في المتغير التابع.

اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضيات الدراسة:

جدول (7): يبين معنوية متغيرات نموذج اختبار الفرضية الرئيسية.

نموذج انحدار الفرضية الرئيسية	نموذج الفرضية الرئيسية
المتغيرات المستقلة	$+E3X3= \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 \pi$
Constant	391087 (3.394) ((0.001))*
X1	1.377 (17.517) ((0.000))**
X2	44.187- (3.773-) ((0.001))**
X3	0.892 (1.172) ((0.252))
F	**0.000
$\bar{R}^2$	%95.5

ملاحظة: القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t ritio والقيمة بين () تشير إلى الاحتمال* مستوى معنوية 0.05،** مستوى معنوية 0.1.

من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في الخصوم الإيداعية لمصرف الصحارى لاختبار الفرضية الرئيسية الموضحة بالجدول السابق، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار في الجدول رقم (7) نلاحظ بأن متغيرات النموذج الرئيسي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1% باستثناء المتغير الخاص بالودائع الزمنية، والذي أشارت النتائج إلى عدم معنويته في تفسير إجمال توظيفات الأموال للمصرف الأمر الذي من خلاله يتم قبول فرضية الدراسة فيما يتعلق بالمتغيرين وقبول الفرضيات البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير الودائع الجارية ومتغير الودائع الزمنية على توظيفات الأموال عند مستوى معنوية أقل من 5%، 1% ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج نجد أنه يشكل حوالي (95%)، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 10% بين الخصوم الإيداعية لمصرف الصحارى وتوظيفات الأموال بالمصرف، مما يعنى أن الخصوم الإيداعية كان لها تأثيراً إيجابياً.

ومن خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في الخصوم الإيداعية لاختبار الفرضية الفرعية الأولى الودائع الجارية، والفرضية الفرعية الثانية الودائع الادخارية، والفرضية الفرعية الثالثة الودائع الزمنية والموضحة في الجدول رقم (8) ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول (8) حيث تشير نتائج نموذج كلا من الودائع الجارية والودائع الادخارية والودائع الزمنية فأن لهم أثر قوي على توظيفات الأموال، ولهم دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%. حيث تشير نتائج الودائع الجارية بأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وله تأثير موجب على توظيفات الأموال.

جدول (8): يبين معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضيات الفرعية

$= \beta_0 + \beta_1 X_1 + e - 1Y$ $= \beta_0 + \beta_2 X_2 + e - 2Y$ $= \beta_0 + \beta_3 X_3 + e - 3Y$			نماذج انحدار الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة
ROE			المتغير التابع
الفرضية الثالثة	الفرضية الثانية	الفرضية الأولى	المتغيرات المستقلة
103378 (9.286) ((0.000))**	15478 (4.951) ((0.000))**	8863820 (1.562) ((0.133))	Constant
-	-	1.412 (16.187) (0.000)**	X1
-	-95.250 (-2.196) ((0.039))	-	X2
5.284- (-2.226) ((0.037))	-	-	X3
%18.4	%18	%92.3	R2

ملاحظة: القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t ritio والقيمة بين () تشير إلى الاحتمال* مستوى معنوية 0.05، **مستوى معنوية 0.

كما يوضح معامل التحديد أن الودائع الجارية يشكل حوالي 92% من توظيفات الأموال، أما بالنسبة لنموذج الودائع الادخارية نجد أن هذا المتغير يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وله أثر موجب ضعيف على توظيفات الأموال، كما هو موضح من خلال معامل التحديد الذي يشكل حوالي 18% من التغيرات في توظيفات الأموال، أما نموذج الودائع الزمنية فأن له أثر ضعيف على التوظيفات، وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (8) أن قيمة t للنماذج الأول والثاني والثالث لهم دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% و 10% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب للودائع الجارية والودائع الادخارية والودائع الزمنية على توظيفات الأموال لمصرف الصحارى، وبذلك نلاحظ مما سبق أن الخصوم الإيداعية للمصرف تؤثر وهي مجتمعة على توظيفات الأموال للمصرف، وهي ذات تأثير موجب على توظيفات الأموال، أما وهي منفردة فنجد أن تأثيرها ضعيف على التوظيفات وعليه فأن القوة التفسيرية للودائع الجارية فقط كانت 92% وهي أكثر تأثيراً من الودائع الادخارية والزمنية، التي تشكل حوالي 18%.

النتائج

هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين حجم الخصوم الإيداعية وحجم توظيفات الأموال من خلال تقييم مدي فاعلية حجم الخصوم الإيداعية على توظيفات الأموال للمصارف الليبية، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر حجم الخصوم الإيداعية على حجم توظيفات الأموال لمصرف الصحاري، وتم الوصول إلى أهم النتائج والتفسيرات التالية:

1- أظهرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الودائع الجارية وتوظيف الأموال في المصرف. بينما كانت العلاقة بين الودائع الادخارية والزمنية وتوظيف الأموال سلبية، حيث تُعتبر الودائع الجارية الأكثر تأثيراً على تحسين كفاءة توظيف الأموال بالمصرف، مما يبرز أهميتها في السيولة المصرفية.

2- بسبب غياب الاستراتيجيات الفعالة لتنويع مصادر الخصوم الإيداعية للمصرف أدى إلى عدم استقرار الخصوم الإيداعية، مما أثر سلباً على قدرة المصرف للتعويض بكمية الأموال المتاحة للتوظيف، مما انعكس سلباً على ضعف تمكن المصرف من خلق توازن بين وضع استراتيجيات استثمارية وتمويلية طويلة الأجل والحفاظ على مستوى معين من السيولة لمواجهة طلبات السحب.

- 3- التأثير على معدلات تكلفة التمويل: وجدت الدراسة أن ارتفاع حجم الخصوم الإيداعية يمكن أن تسهم في تخفيض تكلفة التمويل، ويشجع وحدات العجز المالي من شركات وأفراد على زيادة الطلب كماً ونوعاً على حجم التمويلات والاستثمارات بالمصرف.
- 4- إتمدت عمليات توظيف الأموال في المصرف على الخصوم الإيداعية، إلا أن تأثير التشريعات القانونية يظل عاملاً معيماً للاستفادة المثلى من هذه الموارد، ويتضح ذلك بعد صدور القانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية، وبضرورة الالتزام به من تاريخ تفعيله بين المؤسسات من تاريخ 2015/ 01/01م وما تطلبه طبيعة الخصوم الإيداعية لحسابات الودائع الادخارية والزمينية، بضرورة التزام المصرف بتوفير عوائد ثابتة للمودعين، واجه المصرف تحديات تدني نسبة السيولة المتاحة للتوظيف في بعض الفترات.

التوصيات

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة يوصي الباحثان بالتالي:
- 1- تنوع مصادر الودائع: يُنصح المصرف بتوسيع وتنويع قاعدة المودعين وتشجيع العملاء على استثمار أموالهم عبر بأساليب وصيغ وعقود المضاربة والمشاركة لتوفير سيولة تتميز بالمرونة الزمنية في التوظيف.
 - 2- تعزيز إدارة السيولة: نوصي المصرف بضرورة تحسين إدارة السيولة من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتقنيات التحليل التنبئي واستخدام نماذج وتطبيقات إحصائية تساعد في توظيف الأموال بفعالية، وتقدير حجم ونوع وزمن الوديعة المطلوب والمناسب.
 - 3- تحسين سياسات التوظيف: على المصرف التركيز على تطوير منتجات تمويلية مبتكرة تساهم في توسيع نطاق الاستثمار في قطاعات متعددة متوافقة مع الضوابط القانونية وتحقق السلامة الشرعية الإسلامية.
 - 4- توسيع قاعدة المودعين: على المصرف التركيز على حملات توعوية تشجع أصحاب الفائض المالي على الإيداع بدلاً من الاكتناز وتصميم برامج وخدمات مبتكرة تحفزهم على الإيداع وتسهم في زيادة من حجم الخصوم الإيداعية.
 - 5- استقرار التشريعات القانونية: نوصي الجهات التشريعية والرقابية المتعلقة بالجهاز المصرفي بضرورة تعزيز القوانين والقرارات المرتبطة بأدوات السياسة النقدية تسهم في جذب المزيد من الودائع المصرفية وتنويعها من أجل تحسين توظيف الأموال في المصارف، وتحافظ على استقرارها ونموها المالي، وتسهم في نشاط التنمية.

المراجع:

- 1- بخيث، ح. ع. (2009). *الاقتصاد القياسي*. الأردن: دار اليازوري.
 - 2- جوده، م. (2008). *التحليل الإحصائي*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
 - 3- أبو رأس، ع. ب. م. (2015). *توظيف الأموال في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني* (2005-2010) رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية.
 - 4- أيداه، س.، & محمد، ح. (2023). أحكام الودائع المصرفية في الفقه الإسلامي. *المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 2، 163-182.
 - 5- حمودي، م. ع. ر.، عبد الحميد، ي. ع.، & بديوي، أ. خ. (2024). تقييم كفاءة توظيف الودائع في الاستثمار المصرفي: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية العراقية الخاصة للفترة 2017-2021. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 16 (51)، 631-658.
- <https://doi.org/10.29124/kjeas.1651.28>
- 6- طه، ح. س.، & المخرم، أ. ع. م. (2023). أثر العوامل الداخلية على تنمية الودائع المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 15 (4)، 411-448.

- 7- عبدالسادة، م. ه.، سعيد، ب. ن.، & حميد، س. أ. (2008). رأس المال الممتلك والودائع ودورها في تحديد السياسة الإقراضية للمصارف: دراسة مقارنة بين مصرفي الأردن الكويتي والراجحي للاستثمار. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 5.19
- 8- غداقة، ح. ج.، & سليمان، ب. ع. (2023). الودائع المصرفية وأثرها على الاستثمار: لعينة من المصارف التجارية الخاصة. *مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 19.3
- 9- مزيكه، ف. أ.، السماوي، س. ب.، & شلاوح، ف. م. (2021). أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2001-2018: مصرف التجارة والتنمية أنموذجاً. *مجلة الجامعة الأسمرية*.
- 10- عبدة، ن. خ.، & العتوم، ع. ي. م. (2021). أثر الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية. (2010-2015) *مجلة جرش للبحوث والدراسات*، 19.1
- 11- الشرفاء، ي. (بدون تاريخ). أثر أدوات التمويل الإسلامي على حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين. *المجلة العربية للإدارة*، 44.6
- 12- الكبيسي، ع. ع. ع. (2020). أثر الودائع على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية (2011-2018).
- 13- مصرف ليبيا المركزي. (منشورات مختلفة). *النشرات الاقتصادية والفصلية وتقارير الأداء المالي والائتماني للمصارف الليبية*.
- 14- مصرف الصحاري. (2000-2023). *تقارير الأداء المالي لمصرف الصحاري*.
- 15- Saeidian, M., Chashmi, S. A. N., & Valiollahpur, M. (2014). A study on relationship between attracting deposits and granting facilities on growth of banks' deposits. *Management Science Letters*, 4, 1335-1340.
- 16- الشريف، خ. م.، & انبيص، م. ع. (2025). العوامل الداخلية المؤثرة على تحديد أسعار الخدمات المصرفية الإلكترونية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة الخمس. *مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)*، 3.1
- 17- شلاوح، ف. م.، أبوكيل، م. ع.، البكوش، ع. ع.، & ابوحجر، ع. م. (2025). أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. *مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)*، 3.2، 143-127.
- 18- أغنية، ص. د. (2025). التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المصرفي: بالتطبيق على المصرف الإسلامي الليبي. *المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)*، 3.2، 240-217.
- 19- بشينه، ع. م.، الفقيه، و. ح.، & البجاح، ن. ع. ع. (2024). قياس وتحليل العلاقة بين الذكاء الاجتماعي والأداء الوظيفي في المصارف الإسلامية الليبية بمدينة زليتن. *المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)*، 2.4.
- 20- شماطة، س. ع. س. (2023). واقع ممارسة استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية وتأثيرها على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العاملة بمدينة زليتن والخمس. *المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)*، 1.3، 237221-.
- 21- الأسدي، ن. ع. م. (2024). تأثير وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي. *المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)*، 2.1، 9989-.
- 22- السيوي، م. خ.، & الشافعي، ا. ا. ش. (2025). أثر تطبيق أسلوب المقارنة المرجعية على تحسين جودة الخدمات المصرفية في مصرف الجمهورية - المرقب ووكالة الميناء بالخمس. *المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)*، 23.1.
- 23- الجندي، ف. س.، & حريب، ر. ه. (2025). محددات التمويل بصيغة الاستصناع من وجهة نظر صناع القرار في المصارف التجارية الليبية: دراسة حالة مصرف الصحاري. *المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)*، 93.2.